البناء
السنة السادسة / الثلاثاء / 3 شباط 2015 / العدد 1700
Sixth year / Tuesday / 3 February 2015 / Issue No. 1700

هل توقف الحكومة التفاوض مع «النصرة» بعد تفجير دمشق؟

محمد هاني حميّة

بعد إعدام «جبهة النصرة» الجندي المخطوف محمد حمية في التاسع عشر من أيلول الماضي أعلن رئيس الحكومة تمام سلام موقفاً حاسماً من عين التينة بعد لقائه رئيس المجلس النيابي نبيه بري، قائلاً: «لن نفاوض جبهة النصرة في ملف المخطوفين العسكريين فيما القتل قائم، بل المفاوضات تبدأ بوقف القتل». وأكد حينها أنّ «خيارنا المواجهة بقرار موحد خلف الجيش والقوى الأمنية ولن نتنازل للإرهابيين عن أيّ شيء».

بعد إعدام الجندي حمية استمرّت «جبهة النصرة» بتصعيدها ضدّ الجيش اللبناني وضدّ الحكومة اللبنانية وضدّ الشعب اللبناني وأجبرت الحكومة من جديد على الموافقة بتكليف وسطاء للتفاوض معها والذين تعهّدوا بإجبار «النصرة» على وقف قتل أيّ من العسكريين المخطوفين.

الجمعة 5 كانون الأول الماضي، أعلنت «جبهة النصرة» عن إعدام الجندي المخطوف علي البزال. كذلك لم ينفذ رئيس الحكومة تهديده بوقف التفاوض إذا استمرّ القتل!

لم تبقَ «النصرة» في دائرة قتل العسكريين المحتجزين لديها فحسب، بل وسعت نطاق جرائمها الإرهابية لتشمل جمهور المقاومة وزواراً مدنيين لبنانيين عزّلاً. فقد استهدفت «النصرة» أول من أمس حافلة تقلّ زواراً لبنانيين الى المقامات الدينية في سورية ما أسفر عن استشهاد ستة منهم وجرح أكثر من 15 آخرين في منطقة الكلاسة عند مدخل سوق الحميدية في العاصمة دمشق.

«جبهة النصرة» لم تكترث للحكومة ولا لرئيسها ولا للتفاوض لإنجاز صفقة التبادل، بل سارعت الى الإعلان عبر «تويتر» عن تبنّي العملية الانتحارية التي استهدفت الباص، وكشفت أنّ المنفذ هو الإرهابي «أبو العز الأنصاري».

بعد هذه العملية الإرهابية، اكتفى سلام بالتنديد بالاعتداء الذي وصفه «بالعمل الهمجيّ المدان»، فيما نسي أو ربما تناسى موقفه غداة إعدام الجندي حمية بأنّ الحكومة ستوقف التفاوض مع «النصرة» إذا استمرّ القتل، فها هي المفاوضات مستمرّة وتحت غطاء الحكومة نفسها بوسطاء يعملون خلف شعار الحيادية، فيما «النصرة» تهدّد وتقتل وتعدم وتفجر وتعلن ذلك على الملأ.

جريمة الكلاسة أيضاً برسم النائب وليد جنبلاط الذي نزع صفة الإرهاب عن الجبهة، مبرّراً للإرهاب جرائمه، وذلك في حديثه الشهير لقناة «أو تي في» في 15 م تشرين الأول الماضي بقوله: «إنّ داعش ظاهرة تملأ الفراغ، و«جبهة النصرة» والجيش الحرّ ليسا عدوين، أنا لا أعتبر جبهة النصرة إرهابية وهم مواطنون سوريون».

تساؤلات تطرح حول موقف الحكومة ورئيسها في التعامل مع ملف الإرهاب في لبنان عموماً وملف العسكريين المخطوفين خصوصاً. فلماذا الإصرار على التفاوض مع «جبهة النصرة» التي تصنف إرهابية وموضوعة على لوائح الإرهاب الأميركية والدولية، كفرع لتنظيم «القاعدة» في سورية، وفي لبنان، فيما ترفض الحكومة وحتى الآن التواصل مع الحكومة السورية وترفض الإعلان عن أيّ تنسيق معها ولو كان أمنياً فقط!

تفجير دمشق الإرهابي وإعلان «جبهة النصرة» تبنّيها له، يضعان الحكومة أمام امتحان صعب في أول اجتماع لها، فهي مطالبة من الشعب اللبناني بإعلان موقف واضح وصريح من الجبهة ومن التفاوض معها ومن موقع الضعف!

وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس وفي اتصال مع «البناء» لاستيضاحه عن موقف الحكومة ورئيسها من تصعيد «جبهة النصرة» في ظلّ استمرار تفاوض الحكومة معها في ملف العسكريين المخطوفين، رفض التعليق مكتفياً بإدانة التفجير ومعتبراً أنّ الإرهابيين يزعمون زوراً انهم ينصرون الله، وأنّ التفجير الذي حصل يجب أن يقوّي ويدعم الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل، لأنّ الجريمة تستهدف كلّ الأحياء والحوار هو حوار الأحياء ضدّ أنصار الموت، معتبراً أنّ الأهمّ من الاستنكار هو الوعي لأننا لا نتوقع إلا الشرّ من هؤلاء الإرهابيين لأن لا منطق يحكمهم سوى منطق التوحش.

وعن موقف الرئيس سلام من هذا الأمر وهو الذي هدّد سابقاً بوقف التفاوض مع «النصرة» إذا استمرّت في عمليات القتل رفض درباس التعليق أيضاً قائلاً: «لست المرجع الصالح لأتحدث في هذا الموضوع ولا أعرف شيئاً ومن يعرف لا يتكلم والحكومة تعطي ملء الثقة للذين يتولون هذا الملف ونحن لا نطلع إلا على ما يريدون إطلاعنا عليه».

وفد من «القومي» يلتقي المطران خضر والأشقر وأبو جودة

زار وفد من الحزب السوري القومي الاجتماعي المطران جورج خضر في مقرّ مطرانية الروم الأرثوذكس في برمانا. وضمّ الوفد إلى المندوب السياسي لجبل لبنان الشمالي نجيب خنيصر، عضو المكتب السياسي مسعد حجل، منفذ عام المتن الشمالي سمعان الخراط وأعضاء هيئة المنفذية: ميشال فياض، اسعد جبر وهشام الخوري حنا.

ونقل الوفد إلى لمطران خضر تحيات رئيس الحزب النائب أسعد حردان، وأشاد بدور الكنيسة الأرثوذكسية وموقفها الثابت الذي يحضّ على التجذّر في الأرض ومواجهة الاحتلال والإرهاب والتطرف. وقدّم الوفد إلى المطران خضر مجموعة من كتب سعاده.

وأشاد المطران خضر من جهته، بدور الحزب الريادي في الحفاظ على وحدة المجتمع، وجدّد التأكيد على موقف الكنيسة الداعي إلى الثبات والتجذّر في أرضنا.

كما زار الوفد رئيس بلدية ضبية قبلان الأشقر، ورئيس بلدية انطلياس إيلي أبو جودة، وكان اللقاء مناسبة للتحدث في شؤون إنمائية.

المطران خضر متوسطاً الوفد القومي

سعد يلتقي تجمع اللجان وجمعية الوسط الإسلامي

استقبل الأمين العام لـ«التنظيم الشعبي الناصري» الدكتور أسامة سعد في مكتبه في صيدا وفداً من «تجمع اللجان والروابط الشعبية» برئاسة معن بشور، وجرى البحث في التطورات على الصعيدين اللبناني والعربي.

وطرح بشور «التحضيرات الجارية لعقد الملتقى الدولي للعدالة في فلسطين من أجل الدفاع عن القدس والقضية الفلسطينية»، كما جرى استعراض موضوع ندوة الشباب العربي.

وهنأ بشور والوفد المرافق سعد على «نجاح المؤتمر العام الثاني للتنظيم» واعتبره «انجازا على جانب كبير من الأهمية في النضال اللبناني والعربي».

من جهة أخرى، استقبل سعد رئيس جمعية الوسط الإسلامي اللبناني الشيخ حسين اسماعيل يرافقه منسق «الاتحاد العالمي للصحافة والإعلام» في لبنان عماد الدين سعيد، وسلم الشيخ اسماعيل لسعد دعوة لحضور الندوة التي سيقيمها في مدينة صور المستشار الإعلامي للسفارة المصرية تحت عنوان «موقع مصر من تحديات المرحلة».

كما التقى اسماعيل إمام مسجد صور القديم الشيخ عصام كساب في مكتبه في صور وعرضا الاوضاع العامة، واكدا «رفضهما لـ«الفتنة بين المسلمين» واستنكرا التفجيرات الارهابية.

سعد مستقبلاً تجمع اللجان

بمشاركة ممثلين عن أحزاب وتيارات سياسية وقوى نقابية وعمالية

إضراب مفتوح في مرفأ بيروت حتى إدراج ملف الحوض الرابع على جدول أعمال مجلس الوزراء

جانب من المشاركين في الإضراب

(أكرم عبد الخالق)

لا تزال قضية ردم الحوض الرابع في مرفأ بيروت تتفاعل، وقد بدأت نقابة مالكي الشاحنات العمومية في مرفأ بيروت صباح أمس إضرابها المفتوح، بحيث توقفت أعمال إخراج البضائع والمستوعبات من حرم المرفأ وإدخالها إليه، ما أدّى إلى شلّ حركة المرفأ.

منذ الصباح الباكر، حضر رئيس النقابة نعيم صوايا وأعضاء مجلس النقابة إلى المرفأ وحشد من مخلصي البضائع والوكلاء وأصحاب المصالح، إذ عملوا على تنظيم الإضراب الذي تميّز بالانضباط ولم يسجل أيّ خلل. وشارك في الإضراب ممثلون عن الأحزاب والتيارات السياسية أبرزها: الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب الله، التيار الوطني الحر، المرده، الطاشناق والكتائب.

وجال رئيس النقابة وأعضاء المجلس والإعلاميون في الحوض الرابع حيث تفقدوا أعمال المتعهّد «الذي لم يلتزم توصية اللجنة النيابية للأشغال».

وكرّر صوايا المطالبة بـ»وقف العمل في ردم الحوض الرابع وتشريد آلاف العائلات اللبنانية من كل الطوائف والفئات من دون تمييز»، مشدّداً على «أنّ الإضراب مستمرّ حتى إدراج هذا الملف على جدول أعمال مجلس الوزراء».

خنيصر

وأكد عضو المكتب السياسي في الحزب السوري القومي الاجتماعي نجيب خنيصر «أنّ هدف مشاركته هو تأكيد موقف الحزب ورئيسه النائب أسعد حردان الداعم للحالة النقابية في وجه الإجحاف الحاصل في حقّ النقابات».

وقال خنيصر لـ«البناء»: «هؤلاء أصحاب حقّ وهم المتضرّر الأكبر من الردم، فضلاً عن تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني في شكل عام، وإذا كان هذا الإضراب يؤثر موقتاً على العمل داخل المرفأ، وخصوصاً أنّ كلفة أرضية المرفأ

صوايا رداً على فرعون: ماذا يفعل ممثلو الأحزاب والتيارات السياسية معنا إذا كان مبدأ الردم مقبولاً من الجميع؟

عالية، فإنّ قلوب الناس مع النقابات وهم يعرفون أنّها تدافع عن مصالحهم على المدى الطويل».

وانتقد خنيصر التعاطي بخفة مع هذا الموضوع المتعلق بمرفق حيوي ومهم هو مرفأ بيروت، مشيراً إلى «أنّ الحوض الرابع أساسي وهو مجهز لاستقبال شتى أنواع البواخر التي تزيد حمولتها عن 50 ألف طن، كما أنّ الرصيف 16 يعمل في شكل جيد وهناك مساحات كبيرة غير مشغولة. أما إذا كان لا بدّ من توسعة المرفأ فبإمكانهم توسعته باتجاه المتن، ونحن لسنا ضدّ أي خطة لتطوير العمل فيه شرط أن تجري تحت سقف الدولة والقوانين».

وأضاف: «لماذا نردم حوضاً كلف الدولة أموالاً طائلة لإنشائه»؟

وإذ شدّد على أنّ إدارة المرفأ لا يحقّ لها تلزيم مشروع ردم الحوض بالتراضي من دون مناقصة نزيهة وشفافة، وأنّ إصرارها يطرح تساؤلات عدة حول أهداف الردم، أعرب خنيصر عن خشيته من أن يؤثر هذا الردم على عمل المرفأ في شكل عام وأن يكون هناك مخطط لإلغاء دوره وموقعه، ودعا الحكومة وخصوصاً وزير الأشغال العامة غازي زعيتر بأخذ قرار سريع ورفع هذا الملف إلى مجلس الوزراء في أسرع وقت ممكن للبتّ فيه».

وانتقد محاولة إعطاء الملف بعداً طائفياً مؤكداً «أنّ مرفأ بيروت هو لبنان الصغير والذين يعملون فيه يمثلون مختلف الشرائح والطوائف والتيارات السياسية، ولو كان الاعتراض مسيحياً بحتاً لما كنا موجودين هنا في طليعة المشاركين والداعمين للنقابة، والجميع يعرف أننا حزب علماني غير طائفي».

ديب

واعتبر النائب حكمت ديب، من جهته، أنّ «موضوع ردم الحوض الرابع في مرفأ بيروت هو مسألة سيادية وإلغاء للدور الاستراتيجي لمرفأ بيروت». وقال: «إذا كان تعيين مدير عام يتطلب توافقاً، فكيف بتغيير وجهة المرفأ؟ هذه خطوة خطيرة سيادية تحمل جملة مخالفات في التلزيم لم يحصل مثيل لها سابقاً».

وأضاف: «إنّ هذا الحوض في مرفق استراتيجي مسألة وطنية كبرى وبغض النظر عن العيوب التي تشوبها يجب أخذ موافقة الجميع، وقد طلبنا من مجلس الوزراء عبر بكركي بحث الموضوع واتخاذ القرار المناسب، وما حصل نعتبره أيضاً خطفاً للدور الاقتصادي لمرفأ بيروت».

ورداً على سؤال حول تذرّع إدارة المرفأ بعدم وجود مساحات كافية، أجاب ديب: «هناك في المرفأ مساحات كبيرة فارغة، كما هو ظاهر للعيان، وتستوعب حجم المستوعبات ويمكن اعتمادها من دون إعدام حوض يمتاز بعمقه ودوره على مرّ السنين».

وقال الياس حنكش الذي حضر ممثلاً النائب سامي الجميّل: «بغض النظر عن الشقّ التقني لهذا الملف، لا يجوز التعامل معه بفوقية، فهو ملف اجتماعي عابر للطوائف وللمناطق، ونستغرب عدم مناقشته في مجلس الوزراء رغم تكرار مطالبتنا بدءاً من بكركي وصولاً إلى النقابات المعنية والأحزاب المشاركة».

بيان النقابة

وعند الحادية عشرة والنصف، عقدت نقابة مالكي الشاحنات مؤتمراً صحافياً في حضور حشد من العاملين في مرفأ بيروت والمتعاملين معه، وتلا أمين سرّ النقابة جورج عوض بياناً جاء فيه: «بعد سلسلة اتصالات قامت بها نقابة مالكي الشاحنات العمومية في مرفأ بيروت في شأن ردم الحوض الرابع، وعلى رغم توصية لجنة الأشغال النيابية التي طلبت من مجلس الوزراء وضع يده على هذا الملف، وجدت نقابتنا نفسها أمام أمر واقع بعد الإضرابات التحذيرية التي نفذتها سابقاً، ولجأت إلى تنفيذ إضراب مفتوح حتى إدراج هذا الملف في جدول أعمال مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن».

وأضاف: «يهمّ نقابتنا أن تؤكد للرأي العام حقيقة الموضوع التي ما زالت خفية على الجميع، لا سيما عدم التزام إدارة المرفأ والشركة المتعهّدة بأيّ اتفاق وخصوصاً مع اللجنة التي تضمّ في عدادها نواباً ووزراء وفاعليات سياسية وروحية».

وتابع عوض: «هدفنا ينحصر في توفير لقمة عيش آلاف العائلات اللبنانية التي تعمل في مرفأ بيروت، وهم من أصحاب الشاحنات والسائقين والوكلاء البحريين ومخلصي البضائع، بالإضافة إلى العمال المياومين وشركات التفريغ والتحميل وأصحاب المصالح والرافعات. ونحن نؤكد اليوم أننا سنستمرّ في إضرابنا المفتوح هذا حتى التوصل إلى الحل العادل الذي يضمن المحافظة على الحوض الرابع واستمرار العمل فيه كما كان سابقاً وعدم تحويل وجهة استعماله مستقبلاً».

وختم مناشداً «جميع المسؤولين بدءاً من رئيس الحكومة والوزراء المعنيين، إنهاء هذا الملف في أسرع وقت حفاظاً على هذا المرفق الحيوي في الاقتصاد اللبناني».

فرعون

وكان وزير السياحة ميشال فرعون عقد مؤتمراً صحافياً أكد خلاله «أنّ مبدأ الردم مقبول من الجميع ونرحب به لأنه يفتح المجال لأشغال إضافية في المرفأ ويفتح المجال أكثر للشحن العام وأيضاً لحركة المستوعبات مع الأولوية للشحن العام»، معتبراً «أنّ مسألة الردم هي مسألة إيجابية وحيوية للمرفأ الذي لم يعد يستطيع التوسع لأنه يجاور شركة سوليدير من جهة ونهر بيروت من جهة أخرى».

خنيصر: إصرار إدارة المرفأ على مخالفة القوانين والتلزيم بالتراضي يطرح تساؤلات عدة حول أهداف الردم

... وردّ صوايا

وفي تعليقه عبر «البناء» على ما قاله فرعون سأل صوايا: «إذا كان مبدأ الردم مقبولاً من الجميع فماذا يفعل ممثلو الأحزاب والتيارات السياسية معنا هنا على أرض المرفأ؟ إنّ كلام وزير السياحة غير دقيق بدليل الاجتماع الذي حصل في بكركي الأسبوع الماضي وقد اعترضت كلّ الأحزاب والتيارات السياسية المشاركة فيه على قرار الردم».

وفي تقييمه لليوم الأول من الإضراب اعتبر صوايا أنّه كان ناجحاً جداً بدليل المشاركة النقابية والعمالية والسياسية الواسعة، والتجاوب الكبير الذي لمسناه من جميع الذين لهم علاقة بعمل المرفأ، لأنهم يعرفون أننا على حق، وأننا نطالب بتطبيق القوانين، لما فيه مصلحة البلد والاقتصاد الوطني.

لقاء بين «أمل» و«حماس»: للتركيز على مواجهة العدو الصهيوني فقط

دانت حركتا أمل وحماس الاعتداءات «الإسرائيلية» بكل أشكالها ودعم حق المقاومة في مواجهة الاحتلال والرد على اعتداءاته ودعتا كل القوى والأحزاب إلى تركيز المواجهة على العدو الصهيوني فقط.

جاء ذلك في بيان مشترك إثر زيارة وفد من حماس في لبنان برئاسة علي بركة المكتب السياسي لحركة أمل، والتقى رئيسه جميل حايك في حضور أعضاء من المكتب.

وأوضح البيان انه «تم التداول في القضايا الإقليمية وتطورات القضية الفلسطينية والعلاقات الثنائية، والعلاقات الفلسطينية اللبنانية المشتركة، وجرى التوافق على ما يلي:

«1 – إدانة الإعتداءات «الإسرائيلية» بكل أشكالها ودعم حق المقاومة في مواجهة الاحتلال والرد على اعتداءاته المتكررة.

«2– دعوة الأمتين العربية والإسلامية، وجميع القوى والأحزاب إلى تركيز المواجهة على العدو الصهيوني المحتل فقط، ودعم مقاومة الاحتلال بكل أشكالها، والدفاع عن القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، ومواجهة الاحتلال الصهيوني عدو الأمة الأوحد.

«3 – تأكيد أهمية تعزيز العلاقات الفلسطينية اللبنانية وبذل الجهود للمحافظة على الأمن والاستقرار في لبنان والمخيمات، ورفض كل أشكال الصراع الداخلي والإساءة للشعبين الفلسطيني واللبناني، ورفض الفتن والتخريب المؤذي للشعبين على كل المستويات.

«4 – يؤكد اللقاء بناء أفضل العلاقات الأخوية اللبنانية – الفلسطينية، من خلال الحوار الشامل وتحسين الظروف المعيشية للاجئين، وأن من واجبات الدولة اللبنانية رعاية الشعب الفلسطيني من الناحية الإنسانية كواجب قومي وإنساني».

من جهة أخرى، استقبل النائب علي خريس في مكتبه في صور، عضو المجلس الثوري لحركة فتح اللواء سلطان ابو العينين وتداول معه في مواضيع محلية واقليمية، خصوصاً ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

بعد اللقاء شدد أبو العينين على أن «المخيمات في لبنان لن تكون ملجأ للمطلوبين وللفارين من وجه العدالة اللبنانية كما أن هذه المخيمات لن تشكل غطاء سياسياً لأي شخص مطلوب للعدالة»، مؤكداً أن «الفصائل الفلسطينية كافة على قناعة بعدم لجوء المطلوبين والفارين إلى داخل مخيماتنا كي لا تشكل هذه المخيمات عدم استقرار للمناطق اللبنانية وان جميع هذه الفصائل تعمل على ضرورة الخروج من هذه الدائرة التي تصبغ المخيمات صبغة لايقبل بها الشعب الفلسطيني».

وأكد خريس، بدوره، «قواعد التواصل بين أهالي المنطقة والمخيمات»، مشيداً بـ«جهود ودور أبو العينين في احياء هذا التواصل وتفعيل العلاقات الموجودة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني»، داعياً إلى «المزيد من الوحدة والتكاتف بوجه المخططات العدائية التي تريد السوء لأمتنا ولاستقرارنا»، واصفاً «العدو «الاسرائيلي» والجهات التكفيرية بـ«العملة الواحدة»، مشيراً إلى أن «إسرائيل ذاهبة إلى المزيد من التطرف بفعل مساندتها للجهات التكفيرية التي ترتكب أفظع الجرائم بحق الإنسانية والإنسان وخير دليل على ذلك التفجير الذي استهدف زواراً لبنانيين في سورية».

المشنوق ترأس اجتماعاً أمنياً لإزالة الشعارات الحزبية بدءاً من الخميس

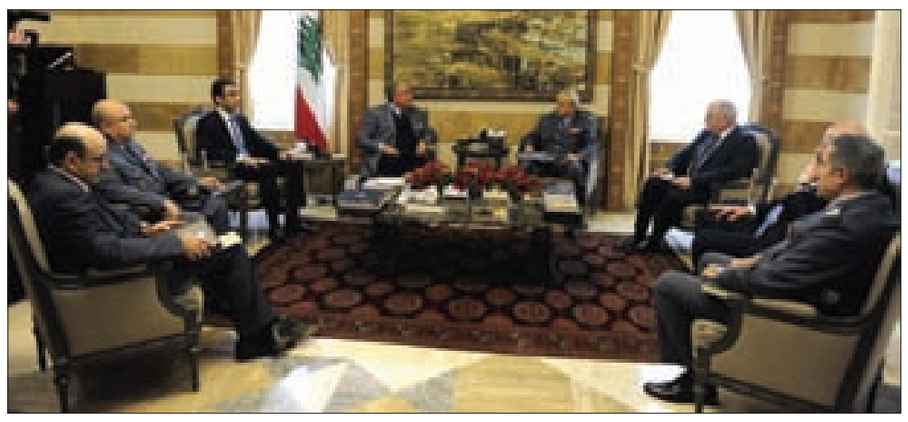

الاجتماع الأمني عند الوزير المشنوق

ترأس وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق اجتماعاً أمنياً خصص لموضوع إزالة الشعارات الحزبية على طول الطريق الساحلية من صيدا إلى طرابلس بدءاً من الخميس المقبل.

حضر الاجتماع المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء ابراهيم بصبوص، محافظ بيروت القاضي زياد شبيب، محافظ جبل لبنان فؤاد فليفل، محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا، قائد الدرك العميد الياس سعاده، قائد شرطة بيروت العميد عبدالرزاق القوتلي وأمين سر مجلس الأمن المركزي العميد الياس خوري.

وأعطى المشنوق توجيهاته إلى القادة الأمنيين والمحافظين بضرورة إزالة كل الشعارات السياسية والدينية فضلاً عن اللوحات المخالفة على طول الخط الساحلي من صيدا حتى طرابلس ضمناً، وذلك إيذاناً ببدء إزالة كل الشعارات واللافتات والصور من كل المناطق.

ترميم سجن رومية

وكان وزير الداخلية ترأس اجتماعاً حضره ضباط ومتعهد الأعمال في سجن رومية لمتابعة حسن سير العمل وتنفيذ الخطة الموضوعة لإعادة ترميم وتأهيل المبنى «ب» والمقرر انجازه في فترة لا تتجاوز الثلاثة اشهر.

والتقى المشنوق، مفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعار وجرى البحث في الوضع الأمني في مدينة طرابلس بعد تطبيق الخطة الأمنية والارتياح الذي خلفته الخطة في أوساط المواطنين والتجار والمسؤولين.

وقال الشعار بعد اللقاء: «من البديهي جداً أن يكون موضوع اللقاء هو طرابلس والشمال وأمن الشمال بصورة عامة والخطوات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية. أردنا أن ينعم الشمال إلى حد كبير بالخطة الأمنية وآثارها إلا أننا نتطلع دائماً إلى الأفضل والأحسن. تداولت مع معاليه في خطوات إيجابية اخرى علها تكون سبباً في انعاش المنطقة وتثبيت الأمن والاستقرار فيها».

على صعيد آخر، أوضح بيان للمكتب الاعلامي لوزير الداخلية والبلديات أن الأخير «مع مبدأ الزواج المدني الاختياري في لبنان، إلا أنه وفي غياب أي نص قانوني مدني نافذ يرعى أحكام هذا الزواج ويحدد الإجراءات والآليات والمستندات المطلوبة والمرجع الصالح لعقده وبته، فإنه يتعذر حالياً تسجيل «عقود الزواج المدني» المنظمة لدى «كاتب العدل» في لبنان، وبالتالي فلا بد من سن قانون للزواج المدني الإختياري يرعى شؤون هذا الزواج وآثاره».

وأضاف: «وحيث أنه وفي ظل التشريعات الحالية التي تتعارض أحكامها مع «عقود الزواج المدنية» التي تعقد حالياً في لبنان لدى «كاتب العدل»، فإنه يمكن أصحاب الشأن مراجعة المحاكم المدنية المختصة للنظر في قانونية هذه العقود مدعمة برأي هيئة التشريع والاستشارات في هذا الشأن، وإصدار القرارات القضائية اللازمة في شأنها، وإيداعها المديرية العامة للأحوال الشخصية لإجراء المقتضى القانوني».

واعتبر «ان الحل الأمثل للقضية المثارة وما تمثل من أهمية بالغة على مختلف الصعد الوطنية، يجب أن يتولاه المجلس النيابي مصدراً للتشريعات اللازمة في شأنها».